



UNIVERSITÉ MOHAMMED V DE RABAT
INSTITUT DES ETUDES AFRICAINES



كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - وجدة
Faculté des Sciences Juridiques et Sociales - Oujda



ينظم مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة

وحدة الدراسات الجيوسياسية

بشراكة مع

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة

ومعهد الدراسات الإفريقية بالرباط



ندوة وطنية في موضوع:

التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية للمغرب: الرهانات والآفاق

وذلك يومي الجمعة والسبت 28 - 29 أبريل 2017

ابتداء من الساعة التاسعة صباحا

بمقر المركز «منار المعرفة»

الدعوة عامة



ملتقى شارع يعقوب المنصور وشارع العراق - وجدة 60000. المملكة المغربية - الهاتف: +212536688194، الفاكس: +212536683392
البريد الإلكتروني: contact@cerhso.com الموقع الإلكتروني: www.cerhso.com

تقرير تركيبي موجز حول أشغال الندوة الوطنية في موضوع:

التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية للمغرب: الرهانات والآفاق

نظم مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية/وحدة الدراسات الجيوسياسية بوجدة، بشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية/جامعة محمد الأول بوجدة ومعهد الدراسات الإفريقية/جامعة محمد الخامس بالرباط، يومي الجمعة والسبت 28 و 29 أبريل 2017، ندوة وطنية في موضوع "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية للمغرب: الرهانات والآفاق"، بمقر المركز (منار المعرفة). وقد جاء ذلك في سياق ما شهدته الدبلوماسية المغربية خلال الفترة الأخيرة من توجه ملحوظ نحو مزيد من ديناميكية الفعل باتجاه تعميق العلاقات مع الأقطاب الدولية الصاعدة وإبرام الشراكات الإستراتيجية معها، وخصوصا باتجاه المحيط الإفريقي الذي توج بعودة المغرب إلى عضوية الاتحاد الإفريقي، وعقده لعشرات من اتفاقيات التعاون والشراكة مع مختلف دول القارة.

وقد شارك في تنشيط أشغال هذه الندوة ثلة من الأساتذة الجامعيين والباحثين المختصين والمهتمين من مختلف الجامعات المغربية، تناولوا بالتحليل والنقاش جوانب هامة من التحديات والرهانات التي تنجم عن هذه التوجهات الجديدة للمغرب في تفاعله مع محيطه الدولي العام والمجاور، وذلك عبر معالجتهم العميقة لمحاور الندوة والتي تضمنت الإطار الجيوسياسي العام ومدى ما يحمله من تأثير على سياسة المغرب الخارجية، وملامح الثبات والتحول في هذه السياسة فيما يلامس مسألة ما إذا كان المغرب يشهد بالفعل تحولا أو تغيرا في نظريته لقراره الخارجي ذي البعد الاستراتيجي، أم أن المسألة لا تعدو أن تكون نشاطا دبلوماسيا أكثر كثافة يتطلع إلى تعزيز التعاون الدولي؟. ومن تم، عرضت الندوة لتشخيص بعض أهم تجليات محاور هذا التوجه الجديد المتمثلة في الصين والهند ودول الخليج العربية وخصوصا إفريقيا، كما عرضت لبعض أبرز الأدوات الدبلوماسية ذات الحضور في تكريس دبلوماسية الفعل، بما تمثله من تحديات وما تحمله من آفاق.

وأكد المتدخلون في الجلسة الافتتاحية من ممثلي الجهة المنظمة والمؤسسات الجامعية الشريكة، على أهمية هذا التوجه الجديد للمغرب وما يحمله من مكتسبات سواء على مستوى دفاع المغرب عن قضية وحدته الترابية وتسويق صلابة وجدية ومصداقية مواقفه ومقترحاته، أم على المستوى الاقتصادي بما يمثله من تعزيز التعاون جنوب-جنوب في أفق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع وتعميق التجارة البينية وتبادل الخبرات وتكثيف المشاريع التنموية في مختلف المجالات.

وأعقب ذلك انطلاق الجلسة الأولى للندوة والتي تناولت الإطار الجيوسياسي للتوجهات الدولية للمغرب، حيث تميزت عروض المشاركين فيها بتغطية وافية لمختلف العوامل ذات البعدين الدولي والإقليمي، والتي تلقي بآثارها الثقيلة على المغرب، لا سيما بعد ما عرف بالربيع العربي وما حمله من توتر الوضع الإقليمي بالدول العربية عامة وبدول الساحل الإفريقي، حيث كان لهذا الوضع ذاته الأثر الهام على محاولة المغرب لاستدراك وضعية سياسته الخارجية ووضع فهم مختلف لخياراته وتوازن علاقاته بمختلف الأطراف على تعددهم، بما يفرض عليه أيضا وضع تحديدات أدق لدوائر انتمائه الاستراتيجي. كما وردت الإشارة إلى أهمية البعد الجيواقتصادي وكيفية تأثيره على البعدين الجيوسياسي والجيو-ثقافي، وصولا إلى بعض ما يحكم علاقات ومصالح الدول الكبرى في منطقة المتوسط وآثار ذلك على المغرب، بحيث يمثل اتباعه لسياسة خارجية متوازنة وبرagamاتية أحد التحديات الصعبة بالنسبة له، في نفس الآن الذي سيكون عليه فيه تجاوز المعوقات الجيوسياسية التي تخلفها الجزائر بمحاولاتها التأثير سلبا على الانفتاح الإفريقي للمغرب بصفة خاصة.

وتناول المتدخلون في الجلسة الثانية عناصر الثبات والتحول في السياسة الخارجية المغربية، حيث تم إبراز تمسك المغرب بأهم مواقعه الإستراتيجية التقليدية، في الوقت الذي ينحو فيه مناحي أكثر براغماتية في إطار التشبث بثوابت عامة تمكنه من التعاطي الفعال مع أطراف دولية متنوعة في مواقفها ومصالحها، بحيث تكون مستعدة للتعاون مع المغرب في كل مجال قد يحقق المصلحة المشتركة. إنه الشيء الذي قد يفيد بحدوث شكل من "إعادة التموضع" المتسم بالمزيد من الندية إزاء دول كفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة التي قد تنظر بعين من الريبة والترقب إلى تلك النزعة المستقلة أو الانفرادية للمغرب تجاه إفريقيا بالأساس أو حتى تجاه أقطاب دولية أخرى كروسيا والصين والهند، مع الإشارة إلى ذلك النوع من الانكفاء الذي تعرفه الدبلوماسية المغربية تجاه المنطقة العربية بشكل عام مع بعض الاهتمام بتعزيز

العلاقات والتعاون مع دول الخليج العربية رغم ما يشوبها من حين لآخر من جفاء أو برود، نتيجة للوضع المتوتر بالمنطقة العربية ولتعارض مواقف تلك الدول ذاتها في بعض الأحيان.

أما فيما يتعلق بتشخيص وضعيات السياسة الخارجية المغربية عبر محاورها المختلفة بما تعرفه من تعزيز وتعميق لعلاقات التعاون والشراكات وما تقيمه من تحديات للدبلوماسية المغربية، فقد تناول المتدخلون خلال الجلسة الثالثة، حيث تمت ملاحظة أن المحور الإفريقي بات يشغل اهتماما خاصا من لدن المغرب تجلى بالأساس في اعتماد منظومة مستحدثة من الأسس والمرتكزات ذات الأبعاد المتنوعة، هي في طبيعتها وفعالها، تختلف عن تلك التي كانت متبعة ن ذي قبل، وقد يكون للمجال الاقتصادي موقعه الخاص بين تلك المرتكزات بحيث باتت مسألة التدبير الأمثل للمعلومة ذات الطبيعة الاقتصادية دور مهم في وضع التصورات بشأن المسائل الاقتصادية التي ستربط المغرب بالقارة السمراء في المستقبل المنظور. كما تناول المتدخلون الآفاق الإيجابية لعلاقة المغرب بالعملاق الصيني الذي لا تخفى طموحاته الاقتصادية عبر منظوراته للشراكة والتعاون مع المغرب في أفق تحقيق المكاسب الاقتصادية المشتركة، سواء عبر تعزيز التعاون والتبادل البيئي، أو من خلال دور مفترض للمغرب في أن يمثل بوابة لتدفق الاستثمارات الصينية إلى إفريقيا.

وخلال الجلسة الرابعة والأخيرة، التي تناولت بعض أبرز أدوات الدبلوماسية المغربية، وهي التي يعول عليها المغرب كثيرا في تفعيل توجهاته الجديدة، فقد أشار المتدخلون إلى أن المغرب بانتقاله إلى دبلوماسية الفعل الإيجابي المكثف، إلا أنه يبقى على دبلوماسية رد الفعل. على أنه يواجه تحدي تطوير وتعزيز وسائل دبلوماسيته وتنويع وتطوير قدرات الفاعلين فيها. ومن ثم فقد تناول الباحثون المشاركون أبرز الأدوات التي يحتكم عليها المغرب من خبرات إنتاجية وخدمات وثروة غير مادية متنوعة بإمكانها أن تؤدي أدوارا أكبر في المجال الدبلوماسي وفي تطوير مناحي التعاون الخارجي، عبر الشراكات وبإعمال الدبلوماسية الدينية وتنظيم المعارض والملتقيات وتعزيز دور المتاحف والتراث الوطني في الفعل الدبلوماسي. كما تم تناول دور الإعلام والمؤسسات العلمية والأكاديمية في لعب أدوار طلائعية في الدبلوماسية الموازية، على أن يحظى ذلك باهتمام خاص من طرف الدولة في إطار تصورات وخطط مدروسة تأخذ في الحسبان تصورات الطرف المتلقي للمواقف والمبادرات المغربية، فلا يمكن أن يستقيم وضع وفعل دبلوماسية طموحة من دون نوع من "التجيش" الإعلامي المتنوع والفعال، ولم يغيب التأكيد على الأهمية المفترضة لبعض المؤسسات والبرامج التنموية في تعزيز تعاون المغرب مع إفريقيا بصفة

خاصة، حيث عرضت الجلسة لدور الخبرات الفلاحية المغربية وما سطره في برنامج المغرب الأخضر، كنموذج قد يتيح إمكانيات تقديم المعونة الفنية لدول ومناطق معينة في نوع من تسويق الخبرة بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة.

وقد عرفت الندوة على امتداد جلساتها نقاشا معمقا تناول المتدخلون فيه مختلف القضايا المتصلة بذلك المنحى التحديتي في السياسة الخارجية المغربية، واما ما إذا كان يعرف بالفعل فهما مغايرا لعمل الدبلوماسية وانتقالا إلى أساليب وخطط مغايرة للفعل، كما أثيرت أشكال التحديات التي قد يواجهها المغرب والمتعلقة أساسا بضرورة توفير المقدره على التنافس والمواجهة مع خصوم مختلفي المشارب والتوجهات. كما طرحت بشكل كبير تلك التحديات ذات الطبيعة الجيوسياسية والجيواقتصادية التي بإمكانها أن تمثل عوائق جدية أمام طموحات المغرب الخارجية. وقد برز في كافة التدخلات ذلك التوافق العام على كون المغرب مدعو في المدى المنظور، إلى الاستغلال الأمثل لكافة أنواع الفاعلين ولمختلف القدرات الكامنة التي يتوفر عليها أو الممكن تسخيرها في المجال الدبلوماسي مع التوجه نحو تطويرها وتعزيزها، لتكون في مستوى التحديات والتطلعات.

إعداد: د. لؤي عبد الفتاح

منسق وحدة الدراسات الجيوسياسية بالمركز / مقرر الندوة